وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 25 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع 3 % وسط التطورات الجيوسياسية ومخاوف تعطل الإمدادات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط عند أعلى مستوياتها في أكثر من أسبوع، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، بعد أن صعّد الرئيس الأميركي دونالد ترمب الضغط على إيران بفرض المزيد من العقوبات على السفن التي تنقل نفطها، وأعلن عن إرسال أسطول بحري متجه إلى الدولة الشرق أوسطية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.82 دولار، أو 2.8 %، لتستقر عند 65.88 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى لها منذ 14 يناير. كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.71 دولار، أو 2.9 %، ليصل إلى 61.07 دولاراً، وهو أيضاً أعلى مستوى له في أكثر من أسبوع. وسجّل كلا المؤشرين الرئيسين مكاسب أسبوعية بنحو 3 %.

وجددت تصريحات ترمب تحذيرات لطهران من قتل المتظاهرين أو استئناف برنامجها النووي. وقد أثار تصاعد الضغط مخاوف من انقطاع إمدادات النفط في الشرق الأوسط. فيما تكافح كازاخستان لاستئناف الإنتاج من أحد أكبر حقول النفط في العالم.

وقال مسؤول أميركي إن سفنًا حربية، من بينها حاملة طائرات ومدمرات صواريخ موجهة، ستصل إلى الشرق الأوسط في الأيام المقبلة. وكانت الولايات المتحدة قد شنت ضربات على إيران في يونيو الماضي.

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان لها، أن الولايات المتحدة فرضت يوم الجمعة عقوبات على تسع سفن وثماني شركات مرتبطة بها، تعمل في نقل النفط والمنتجات البترولية الإيرانية، وتُعد إيران، التي يبلغ إنتاجها نحو 3.2 ملايين برميل يوميًا وفقًا لأرقام أوبك، رابع أكبر منتج للنفط الخام في المنظمة بعد السعودية والعراق والإمارات. كما أنها مُصدِّر رئيس إلى الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

من جهتها، أعلنت شركة شيفرون، أن إنتاج النفط في حقل تينغيز النفطي بكازاخستان لم يستأنف بعد، وذلك بعد أن أعلنت شركة تينغيزشيفرويل، المشغلة للحقل بقيادة شيفرون، عن توقف الإنتاج يوم الاثنين إثر اندلاع حريق.

وقد فاقم هذا الحادث مشكلات قطاع النفط الكازاخستاني، الذي يعاني أصلاً من اختناقات في منفذه التصديري الرئيس على البحر الأسود، والذي تضرر جراء هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية.

وذكر بنك جيه بي مورغان يوم الجمعة أن حقل تينغيز، الذي يمثل نحو نصف إنتاج كازاخستان، قد يبقى متوقفاً عن الإنتاج لبقية الشهر، وأن متوسط إنتاج كازاخستان من النفط الخام في يناير سيتراوح على الأرجح بين مليون و1.1 مليون برميل يومياً، مقارنةً بالمستوى المعتاد البالغ نحو 1.8 مليون برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفعت أسعار النفط في وقت سابق من الأسبوع على خلفية تحركات ترمب بشأن غرينلاند، لكنها انخفضت بنحو 2 % يوم الخميس بعد تراجعه عن تهديداته بفرض رسوم جمركية على أوروبا واستبعاده العمل العسكري. وقال ترمب يوم الخميس إن الدنمارك وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة توصلوا إلى اتفاق يسمح بـ"الوصول الكامل" إلى غرينلاند.

كما تراجعت الأسعار أيضًا مع ظهور بيانات حكومية متشائمة تُشير إلى ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، الأسبوع الماضي وسط تباطؤ الطلب على الوقود. وأفادت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية الصادرة يوم الخميس أن مخزونات النفط الخام ارتفعت بمقدار 3.6 ملايين برميل للأسبوع المنتهي في 16 يناير، وهو ما يتجاوز الزيادة المتوقعة البالغة 1.1 مليون برميل التي توقعها المحللون، كما تجاوز هذا الرقم الزيادة البالغة 3 ملايين برميل التي ذكرت مصادر السوق أن معهد البترول الأميركي أعلن عنها يوم الأربعاء.

مكاسب للأسبوع الخامس

وعلى الرغم من تسجيل بعض الخسائر في الجلسات السابقة، حقق النفط الخام مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، وسط توقعات بتحسن الطلب، ومع تسعير الأسواق لعلاوة مخاطر أكبر بشأن اضطرابات الإمدادات المحتملة نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية، وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بنسبة تتراوح بين 0.6 % و0.8 % الأسبوع المنصرم بعد أداء متقلب، حيث استوعبت الأسواق أيضًا تغير الموقف الأميركي تجاه غرينلاند، لكن البيانات الإيجابية الطفيفة للنمو الاقتصادي في الصين، إلى جانب رفع وكالة الطاقة الدولية لتوقعاتها للطلب لعام 2026، قدمت مؤشرات إيجابية للأسواق. كما كان النفط متاحًا للشراء بأسعار مغرية بعد أدائه المخيب للآمال في عام 2025، وأسهم ضعف الدولار أيضًا في دعم أسعار النفط، حيث ظل المستثمرون مقتنعين بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام.

وفي تطورات أسواق الطاقة، تدرس المكسيك إمكانية وقف أو تقليص شحنات النفط إلى كوبا، مع تزايد المخاوف داخل حكومة الرئيسة كلوديا شينباوم من أن استمرار هذه السياسة قد يُثير رد فعل انتقامي من الولايات المتحدة.

يأتي هذا التقييم في وقت حساس، فقد توقفت شحنات النفط الفنزويلية إلى كوبا عقب التدخل الأميركي في فنزويلا وإزاحة نيكولاس مادورو، مما جعل المكسيك أهم مورد نفطي متبقٍ لكوبا، وقد وضع هذا التحول المكسيك مباشرةً في مرمى نيران واشنطن، في ظل تصعيد إدارة ترمب ضغوطها على هافانا.

علنًا، صرّحت شينباوم بأن المكسيك ستواصل شحن النفط إلى كوبا بموجب عقود طويلة الأمد تحت ستار المساعدات الإنسانية. إلا أن المسؤولين يواجهون صعوبة متزايدة في التواصل معهم خلف الأبواب المغلقة. حذّر الرئيس دونالد ترمب من أنه لن يتدفق "المزيد من النفط أو الأموال" إلى كوبا، وأوضح مسؤولون أميركيون أن الدول التي تُسهّل إمدادات الوقود إلى هافانا تخضع لمراقبة دقيقة.

أما معضلة المكسيك فهي جيوسياسية بقدر ما هي اقتصادية. تسعى البلاد إلى مراجعة إيجابية لاتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وفي الوقت نفسه تحاول إقناع واشنطن بأنها تبذل ما يكفي لمكافحة عصابات المخدرات. ويخشى المسؤولون المكسيكيون من أن شحنات النفط إلى كوبا قد تُعقّد كلا المسعيين، في وقتٍ لوّح فيه ترمب علنًا بتحرك أميركي أحادي الجانب في المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والمخاطر جسيمة بالنسبة لكوبا، فالجزيرة تُعاني من أزمة طاقة حادة تجلّت في انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي، ونقص في الوقود، وأعطال في شبكة الكهرباء، نتيجة سنوات من نقص الاستثمار والاعتماد على النفط المستورد. كانت الإمدادات الفنزويلية تُغطي في السابق جزءًا كبيرًا من احتياجات كوبا من الوقود. وفي غيابها، حاولت المكسيك سدّ هذا النقص بالنفط الخام والمنتجات المكررة.

وبين يناير وسبتمبر من العام الماضي، صدّرت المكسيك نحو 17200 برميل يوميًا من النفط الخام و2000 برميل يوميًا من المنتجات المكررة إلى كوبا، وفقًا لبيانات شركة بيمكس. قد يبدو هذا الرقم متواضعًا وفقًا للمعايير العالمية، ولكنه ضروري لاستمرار عمل محطات توليد الطاقة وقطاع النقل في كوبا. في حكومة شينباوم، يرى بعض المسؤولين أن قطع العلاقات مع كوبا تمامًا قد يُؤدي إلى أزمة إنسانية وهجرة نحو المكسيك. بينما يخشى آخرون من أن تحدّي واشنطن قد يُكلّفهم ثمنًا باهظًا.
في الهند، تسعى مصافي التكرير الهندية لتعزيز إمداداتها من الشرق الأوسط لتعويض النقص في النفط الروسي. منحت شركة بهارات بتروليوم المحدودة، وهي شركة تكرير هندية مملوكة للدولة، مناقصات لشراء النفط الخام العراقي والعماني في السوق الفورية، في إطار سعي مصافي التكرير الهندية لزيادة إمداداتها من النفط الخام من الشرق الأوسط لتعويض جزئي عن الكميات التي خسرتها من روسيا في أعقاب العقوبات الأميركية، وأفادت مصادر في قطاعي التكرير والتجارة أن شركة بهارات بتروليوم المحدودة منحت مناقصات لمدة عام واحد لشراء خام البصرة المتوسط العراقي وخام عُمان لشركة ترافيجورا، وهي شركة عالمية لتجارة السلع.

وخلال الأسابيع الماضية، زادت مصافي التكرير الهندية بشكل ملحوظ مشترياتها من إمدادات النفط غير الروسية، رغبةً منها في تجنب إثارة غضب الولايات المتحدة وسط مفاوضات تجارية صعبة بين الهند والولايات المتحدة.

أعلنت جميع مصافي التكرير الهندية التزامها بالعقوبات الأميركية المفروضة على شركتي روسنفت ولوك أويل، وقد انخفضت الإمدادات الروسية إلى الهند إلى أدنى مستوى لها في ثلاث سنوات. وتبحث الشركات الهندية في جميع أنحاء العالم عن نفط خام بأسعار مناسبة لتعويض النقص في الإمدادات الروسية التي فقدتها بعد العقوبات الأميركية على أكبر منتجي النفط في روسيا، روسنفت ولوك أويل.

أوقفت مصافي التكرير الهندية الواردات من الكيانات الخاضعة للعقوبات، واتجهت إلى الإمدادات الروسية غير الخاضعة للعقوبات، بالإضافة إلى شحنات بديلة من الشرق الأوسط والأميركيتين، وبدرجة أقل من غرب إفريقيا، وذلك بعد الحصول على تصاريح التحكيم. بينما تدرس شركة مانغالور لتكرير النفط والبتروكيماويات المملوكة للدولة حاليًا إمكانية شراء النفط الخام من فنزويلا بعد توقفها عن استيراد النفط الروسي. تُغطي الشركة حاليًا نحو 40 % من احتياجاتها من النفط الخام عن طريق شراء النفط الخام من الشرق الأوسط. كما تشتري شحنات من الأسواق الفورية وتُكرر النفط المُنتج محليًا.

وصرح ديفيندرا كومار، رئيس الشؤون المالية في شركة مانغالور، خلال مكالمة مع المحللين الأسبوع الماضي، بأن الشركة تُجري دراسة جادة لفرصة شراء النفط الخام الفنزويلي إذا كانت الشروط التجارية، بما في ذلك تكاليف الشحن، مُلائمة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«كهرباء عدن»: تسلمنا دفعة وقود إسعافية من السعودية

عكاظ

أعلنت المؤسسة العامة لكهرباء عدن أمس (السبت)، تسلمها دفعة وقود إسعافية من المملكة العربية السعودية، والبدء بإعادة تشغيل عدد من محطات التوليد المتوقفة في المدينة، لتعويض الفاقد الناتج عن توقف محطات الطاقة الشمسية.

وقالت المؤسسة، في بيان، جرى توفير وقود الديزل بمتابعة من قيادة التحالف والسلطة المحلية وشركة النفط، موضحة أن هذه الدفعة ستسهم في رفع القدرة التوليدية والحفاظ على استقرار الخدمة خلال الأيام القادمة.

وأوضحت المؤسسة أن عمليات نقل وقود الديزل والمازوت من شركة «بترومسيلة» ستبدأ اعتباراً من اليوم (الأحد)، بموجب اتفاقية موقعة بين البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ووزارة الكهرباء والطاقة اليمنية، بما يتيح تشغيل محطات الكهرباء في عدن ومحافظات أخرى مستفيدة من المنحة السعودية، بعد توقف استمر لأشهر.

وكانت وزارة الكهرباء اليمنية قد اتهمت، الخميس)، الشركة المشغلة لمحطتي الطاقة الشمسية في عدن وشبوة بإيقاف تشغيل المحطتين بشكل مفاجئ ودون تنسيق مسبق، ما أثر على استقرار خدمة الكهرباء.

وشهدت الكهرباء في عدن تحسناً ملحوظاً في الأيام الماضية ووصل عدد ساعات الخدمة إلى 14 ساعة بعد أن كان يقتصر على ساعتين في اليوم، فيما عادت شبكة المياه للعمل لكل المنازل على مدار الساعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تمكين «الناشئة» بقطاع الطاقة

البلاد

بشراكة إستراتيجية مع وزارة الطاقة، أعلن الكراج عن انطلاق الدفعة الأولى من برنامج مسرّعة (طاقتك) في مقر الكراج بمدينة الرياض، لدعم وتمكين الشركات الناشئة في قطاع الطاقة بمساحات عمل خاصة ومشتركة، وفرص استثمارية وشبكة واسعة من الشركاء المكنين والعديد من المزايا.

يشارك في المسرعة 20 شركة ناشئة على مدى أربعة أشهر، وتقدم باقة متكاملة من الدعم في قطاع الطاقة، وتركز المحاور على تطوير إستراتيجيات المنتجات وملاءمتها للسوق، والجوانب القانونية والتقنية، والتسعير وأساسيات المبيعات، وإستراتيجيات التسويق، والشؤون المالية والمحاسبية، وفن العرض التقديمي أمام المستثمرين، وصولًا إلى يوم العرض الختامي في مايو القادم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قطاع الطاقة الأميركي يخسر 300 ألف برميل نفط يومياً وسط عاصفة ثلجية تعرقل إنتاج الخام والغاز الطبيعي

سي إن بي سي عربية

انخفض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وارتفعت أسعار الطاقة الفورية مع بدء عاصفة شتوية مصحوبة بدرجات حرارة شديدة البرودة في اجتياح البلاد يوم الجمعة واشتدادها يوم السبت 24 يناير/كانون الثاني.

من المتوقع أن تجلب العاصفة، التي أطلقت عليها قناة الطقس اسم "فيرن" Fern، ثلوجاً كثيفة وأمطاراً متجمدة إلى مساحة واسعة من الولايات المتحدة، من جبال روكي الجنوبية إلى نيو إنغلاند، حتى يوم الاثنين، وفقاً لهيئة الأرصاد الجوية الوطنية.

وسيؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات واسعة النطاق في حركة السفر، وانقطاع خطوط الكهرباء، وانقطاعات مطولة للتيار الكهربائي.

بالتزامن ينخفض إنتاج النفط الخام الأميركي مع تزايد موجة البرد والعواصف التي تدفع شركات الإنتاج إلى إيقاف الإنتاج في أحواض رئيسية، وفقاً لمسؤولي تنظيم الإنتاج في الولايات ومحللين. وقد يؤدي ذلك إلى خسارة إجمالية تُقدر بنحو 300 ألف برميل يومياً، بحسب شركة "إنرجي أسبيكتس"، التي أضافت أن انقطاع الإنتاج قد يرتفع.

وتوقعت "إنرجي أسبيكتس" أن تُخفض العاصفة إنتاج الغاز الطبيعي بمقدار 86 مليار قدم مكعب خلال الأسبوعين المقبلين، مشيرةً إلى أن منطقة الأبلاش قد تخسر 35 مليار قدم مكعب من الإنتاج.

ومن المتوقع أن تصل درجات الحرارة المتجمدة إلى حوض بيرميان - الذي يُمثل نحو نصف إجمالي إنتاج النفط الخام الأميركي، خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع، ما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بمقدار 200 ألف برميل يومياً من هذا الحقل النفطي وحده، وفقاً لـ"إنرجي أسبيكتس".

ومن المتوقع أن تُنتج المنطقة، التي تقع بين ولايتي تكساس ونيو مكسيكو، 6.63 مليون برميل يوميًا من النفط الخام في يناير، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

في غضون ذلك، انخفض إنتاج النفط الخام في ولاية داكوتا الشمالية حالياً بما يتراوح بين 80 ألف و110 آلاف برميل يوميًا، ما يمثل حوالي 5 إلى 10% من إنتاج الولاية، وذلك نتيجة توقف الإنتاج بسبب برودة الطقس، وفقاً لما أعلنته هيئة تنظيم النفط والغاز في الولاية يوم الجمعة.

وتُعدّ داكوتا الشمالية ثالث أكبر ولاية منتجة للنفط، وقد ارتفع إنتاجها بمقدار 12 ألف برميل يومياً ليصل إلى 1.189 مليون برميل يوميًا في نوفمبر، بحسب أحدث البيانات الشهرية الصادرة عن لجنة الصناعة في الولاية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما انخفض إنتاج الغاز المصاحب من آبار النفط في الولاية حالياً بمقدار 0.24 مليار قدم مكعب يومياً ليصل إلى 0.33 مليار قدم مكعب يومياً.

مشغلو شبكة الكهرباء يستعدون
طلب وزير الطاقة الأميركي، كريس رايت، يوم الخميس، من مشغلي شبكة الكهرباء في البلاد الاستعداد لتوفير موارد توليد الطاقة الاحتياطية في مراكز البيانات - التي تتأثر حتى بأدنى انقطاعات - وغيرها من المرافق الرئيسية عند الحاجة.

وتشير تقديرات وزارة الطاقة إلى وجود أكثر من 35 غيغاواط من الطاقة الاحتياطية غير المستخدمة والمتاحة على مستوى البلاد. ويمكن أن يُسهم ذلك في الحد من انقطاعات التيار الكهربائي وخفض التكاليف لمئات الملايين من الأميركيين خلال العاصفة الشتوية.

أعلنت "مجموعة الطاقة الجنوبية الغربية"، وهي شركة تشغيل شبكة إقليمية تغطي 14 ولاية تمتد من داكوتا الشمالية إلى لويزيانا، عن ارتفاع أسعار الجملة الفورية إلى ما يزيد عن 200 دولار أميركي لكل ميغاواط/ساعة نتيجة الازدحام على خطوط نقل الطاقة ذات الجهد العالي التي تنقل الكهرباء من الجنوب إلى منطقة الغرب الأوسط العلوي والسهول الكبرى.

في المقابل، أدى وفرة توليد الطاقة من الرياح، بالتزامن مع اجتياح العاصفة لأجزاء من نيو مكسيكو وأوكلاهوما، إلى انخفاض أسعار الجملة إلى ما دون الصفر، ما أجبر مُولِّدي طاقة الرياح على دفع مبالغ للشبكة مقابل استهلاك فائض الكهرباء لديهم وتجنب إيقاف محطات التوليد الخاصة بهم.
وحذرت "بي جيه إم"، أكبر شبكة كهرباء في الولايات المتحدة، من أنها قد تسجل، تبعاً لدرجات الحرارة، ذروة استهلاك شتوية قياسية جديدة يوم الثلاثاء 27 يناير، وتتخذ احتياطات إضافية مع مالكي محطات التوليد والنقل لديها استعداداً لذلك. وأصدرت شركتا المرافق الأميركيتان "سنتربوينت إنرجي" و"ديوك إنرجي" يوم الجمعة بياناً أبلغتا فيه المستهلكين بأنهما بصدد تنفيذ خطط استعدادية لتقليل تأثير ذلك على توافر الطاقة.

أسواق الوقود تستعد لموجة برد قارس
يتوقع المتداولون انخفاضاً حاداً في الطلب على البنزين مع لزوم الناس منازلهم خلال موجة البرد، بينما تشهد أسعار الديزل ارتفاعاً نظراً لاستخدامه المتكرر في التدفئة وتوليد الطاقة.

وقال توم كلوزا، المحلل النفطي المخضرم: "هناك احتمال لزيادة كبيرة في الطلب على المشتقات النفطية، حيث تقوم شاحنات عديدة بتحميل الوقود اللازم في ظل انقطاع الغاز الطبيعي".
كما ساهمت الاضطرابات المحتملة في عمليات التكرير في رفع أسعار العقود الآجلة للديزل الأميركي منخفض الكبريت إلى أعلى مستوى لها منذ نوفمبر خلال جلسة تداول يوم الجمعة. وسجلت العقود الآجلة للديزل منخفض الكبريت ارتفاعاً بنسبة 3% لتصل إلى 2.44 دولاراً للغالون.

أعلنت شركة TACenergy، الموزع الأميركي للوقود، يوم الجمعة، أن مراكز التوزيع الرئيسية لخط أنابيب كولونيال، أكبر خط أنابيب للوقود في الولايات المتحدة، ستُغطى بالجليد والثلوج لعدة أيام.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار شحن البنزين عبر خط كولونيال رقم 1 إلى ما دون الصفر، مع توقع تراجع الطلب في مراكز التوزيع هذه. وأشارت TACenergy إلى أنه من المتوقع حالياً أن تنجو معظم نقاط انطلاق مصافي التكرير الرئيسية من أسوأ آثار العاصفة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ما هو تأثير هجوم ترامب المتجدد على إيران بالنسبة لأسعار النفط؟

سي إن بي سي عربية

أثار تحذير الرئيس الأميركي دونالد ترامب من توجه أسطول حربي أميركي نحو إيران مخاوف متزايدة من احتمال قيام عمل عسكري في الشرق الأوسط، ما دفع أسعار النفط إلى الارتفاع وسط مخاوف من انقطاع الإمدادات.

وقال ترامب للصحفيين على متن طائرة الرئاسة يوم الخميس: "نحن نراقب إيران. كما تعلمون، لدينا عدد كبير من السفن متجهة إلى هناك تحسباً لأي طارئ. لدينا أسطول كبير متجه إلى هناك، وسنرى ما سيحدث".

وكرر الرئيس الأميركي دعوته لطهران بعدم استئناف برنامجها النووي، مردداً تصريحات أدلى بها لشبكة CNBC في المنتدى الاقتصادي العالمي في وقت سابق من الأسبوع.

وكانت أسعار النفط، التي انخفضت بنحو 2% في الجلسة السابقة، قد ارتفعت يوم الجمعة.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت، المعيار الدولي، تسليم مارس، 1.81 دولار، أو 2.83%، ليبلغ عند التسوية 65.87 دولار للبرميل..

وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند التسوية إلى 61.07 دولار للبرميل بارتفاع 1.71 دولار أو 2.88%.

تأتي تصريحات ترامب في وقتٍ بلغ فيه عدد ضحايا الاضطرابات التي شهدتها إيران خلال الاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء البلاد 5002 قتيل على الأقل، وفقًا لوكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (هرانا). وتعتمد هرانا، وهي منظمة غير ربحية مسجلة في الولايات المتحدة، على شبكة من النشطاء داخل إيران في تغطيتها الإخبارية، وفق تقرير لشبكة CNBC.

وقد ارتفعت وتيرة التظاهرات، التي بدأت في سوق طهران في 28 ديسمبر، بسبب تزايد الإحباطات إزاء أزمة اقتصادية طويلة الأمد، ولا سيما تعامل الحكومة مع الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار.

وكان ترامب تراجع عن تهديداته بالعمل العسكري ضد إيران الأسبوع الماضي، مصرحاً للصحفيين بأنه تلقى معلومات من "مصادر بالغة الأهمية" في طهران تفيد بأن "القتل قد توقف".

إلا أن تحذير الرئيس الأميركي الأخير لإيران، إلى جانب تعزيز القوات البحرية الأميركية في منطقة الخليج، قد أثار قلقاً بالغاً لدى المشاركين في سوق الطاقة. إيران، العضو في منظمة أوبك، لاعب رئيسي في سوق النفط العالمية، إذ تنتج أكثر من 3 ملايين برميل من النفط يومياً.

العامل الذي قد يُنقذ إيران

في هذا الإطار، قال مدير أبحاث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة ريستاد إنرجي، أديتيا ساراسوات، في مذكرة بحثية، إن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لتدفقات النفط الإيرانية: الحفاظ على الوضع الراهن، أو إحراز تقدم في المفاوضات مع إدارة ترامب، أو الاستعداد لتغيير النظام نتيجة للتدخل الأميركي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف ساراسوات يوم الاثنين: "لا تزال التكتيكات الإيرانية المألوفة، مثل إغلاق مضيق هرمز، والاعتماد على تجارتها مع الصين، والتهديد بالتصعيد النووي، مطروحة، ولكن يجب تقييمها في ضوء احتمالية ارتدادها سلباً على النظام".

ويُعدّ مضيق هرمز، الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب، أحد أهم الممرات المائية النفطية في العالم.

إغلاق الممر المائي، ولو مؤقتاً، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وزيادة تكاليف الشحن، والتسبب في تأخيرات كبيرة في الإمدادات.

وأوضح ساراسوات أن "العامل الإيجابي الوحيد" بالنسبة لإيران هو دور الصين كمحرك رئيسي لعائدات التصدير.

وأضاف: "في الوضع الراهن، تستحوذ الصين على 90% من صادرات النفط الإيرانية، حتى أن جزءاً من الشحنات المحجوزة لوجهات غير محددة ينتهي بها المطاف في الصين. ورغم أن نموذج التصدير الحالي يبدو قابلاً للتطبيق على المدى القريب، إلا أن استدامته باتت مشروطة أكثر فأكثر".

وفرة في السوق

أفاد محللو الطاقة لشبكة CNBC الأسبوع الماضي بأن المشاركين في السوق كانوا على أهبة الاستعداد لمزيد من تقلبات الأسعار وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية، مشيرين إلى أن ضربة عسكرية أميركية من غير المرجح أن تؤثر بشكلٍ ملموس على إنتاج النفط الإيراني.

وقال محللو وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في 16 يناير/كانون الثاني: "إن أي انقطاعات جوهرية في إنتاج النفط الإيراني سترفع الأسعار، على الرغم من أن التأثير سيظل محدوداً نظراً لوفرة المعروض في السوق العالمية".

في حديثه مع دان مورفي من CNBC يوم الأربعاء، صرّح الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين ناصر، بأن قطاع الطاقة يتمتع بمرونة عالية في إدارة أي تقلبات محتملة.

وأكد ناصر، رداً على سؤال حول مخاطر انقطاع إمدادات النفط الإيرانية، أن السوق "تتمتع بوفرة في الإمدادات".

وأضاف: "إذا نظرنا إلى العقد الماضي وعدد الانقطاعات التي شهدناها، نجد أن السوق ظلت تتمتع بوفرة في الإمدادات لأن مصادر النفط موزعة بشكل جيد".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ليبيا تعزز إنتاج الواحة النفطي باتفاق مع "توتال" و"كونوكو" بـ20 مليار دولار

اقتصاد الشرق

توقع ليبيا اتفاقاً استثمارياً ضخماً مع شركتي "توتال إنيرجيز" (Total Energies) و"كونوكو فيليبس" (Conoco Phillips)، يهدف إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية لمشروع الواحة النفطي باستثمارات تتجاوز 20 مليار دولار على مدى 25 عاماً، في خطوة تعكس مساعي البلاد لزيادة الإنتاج وتعظيم العوائد النفطية على المدى الطويل.

وقال عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية المقالة من البرلمان في بيان اليوم السبت إن الاتفاق من المتوقع أن يسهم في "زيادة الإنتاج (من الواحة) بقدرة إضافية تصل إلى 850 ألف برميل يومياً"، ما يعزز مساهمة القطاع النفطي في دعم الإيرادات العامة والاقتصاد الليبي.

في الوقت ذاته، قال وليد اللافي وزير الاتصال والشؤون السياسية في حكومة الوحدة الوطنية المقالة لـ"بلومبرغ" إن الاتفاق من المتوقع أن يرفع الإنتاج إلى 850 ألف برميل يومياً من حوالي 350 ألف برميل. وأضاف أنه سيتم توقيع الاتفاقية مع شركاء الواحة النفطيين الأجانب السبت في طرابلس خلال قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد.

وشركة الواحة هي مشروع مشترك مع شركتي "توتال إنرجيز" و"كونوكو فيليبس".

تملك ليبيا أكبر احتياطيات من الهيدروكربونات في أفريقيا، متفوقةً بشكل ملحوظ على دول أخرى معروفة في القارة مثل نيجيريا وأنغولا. لطالما جذبت البلاد الشركات الأجنبية، وما يزال كثير منها يعمل هناك حتى اليوم، بما في ذلك شركات"ريبسول" الإسبانية و"إيني" الإيطالية و"كونوكو فيليبس" الأميركية و"توتال إنيرجيز" الفرنسية. إلا أن النشاط كان محدوداً جداً خلال العقد الماضي.

وأوضح الدبيبة أن الاستثمارات ستكون بتمويل خارج الميزانية العامة، وأن المشروع سيدر على البلاد صافي إيرادات متوقعة بقيمة تزيد عن 376 مليار دولار.

ارتفاع إجمالي إنتاج النفط الليبي

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في وقت سابق من الشهر الجاري إن إجمالي إنتاج النفط الخام في ليبيا خلال عام 2025 ارتفع إلى 501 مليون برميل، في ظل استراتيجيتها لرفع معدلات الإنتاج. وأشارت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية إلى أن عام 2025 شهد أعلى متوسط معدلات إنتاج النفط مقارنة بالسنوات العشر الماضية، بمعدل 1.374 مليون برميل يومياً.

ويأتي هذا الاتفاق في إطار جهود البلاد لإعادة تنشيط قطاع النفط والغاز، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد، وسط مساعٍ لتحقيق الاستقرار في مستويات الإنتاج وتحديث الحقول القائمة بالشراكة مع شركات الطاقة العالمية.

تسعى ليبيا، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، إلى استعادة شركات النفط الكبرى التي انسحبت منها عقب سقوط الزعيم الليبي معمر القذافي عام 2011، في ظلّ سعي البلاد الحثيث لقمع الاضطرابات منذ ذلك الحين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تستهدف السلطات أن يصل إنتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً قبل 2030، وهو مستوى يتجاوز ذروة الإنتاج عند 1.75 مليون برميل في 2006، خلال حكم الزعيم معمر القذافي. وتنتج ليبيا حالياً نحو 1.4 مليون برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل تمتلك فنزويلا حقاً أكبر احتياطي نفطي في العالم؟

اقتصاد الشرق

بحسب المعطيات المُعلنة، تمتلك فنزويلا، احتياطيات نفطية تكفيها للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية لأكثر من 800 عام، وهو ما يمثل فرصة مغرية للبيت الأبيض الذي يسعى إلى دفع شركات النفط الكبرى لإعادة تشغيل الدولة النفطية من جديد.

لكنّ ادعاء الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية بأنها تجلس على أكثر من 300 مليار برميل، ما يعادل 17% من إجمالي احتياطيات العالم، ويتجاوز حتى احتياطيات السعودية، لطالما شكّك فيه بعض خبراء القطاع، بما في ذلك الشركة نفسها التي تمّ التعاقد معها للمساعدة في تقييم الموارد في عهد الزعيم الاشتراكي الراحل هوغو تشافيز. وتشير تقديرات أكثر واقعية إلى أن احتياطيات فنزويلا لا تتعدى ثلث هذا الرقم المعلن، أو أقل منه.

احتياطيات نفط فنزويلا المؤكدة مقابل المعلنة

تشير الاحتياطيات المؤكدة إلى الكمية المقدّرة من النفط الخام التي يمكن استخراجها تجارياً بدرجة معقولة من اليقين في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية الحالية، وهو معيار يقول مهندسو النفط المخضرمون في فنزويلا وغيرهم من الخبراء منذ وقت طويل إن ادعاء البلاد لا يفي به.

عندما تعاقدت شركة النفط الوطنية الفنزويلية مع شركة استشارية مختصة بتوثيق الموارد لتقييم حزام أورينوكو النفطي الشاسع في أواخر العقد الأول من الألفية، يقول الخبراء إن حكومة تشافيز استغلّت النتائج وعمقتها لتعزيز النفوذ السياسي داخلياً وخارجياً، في وقت كانت أسعار النفط تشهد ارتفاعاً حاداً، وسط موجة من الحماس القومي تجاه الموارد. وقد ترسخ هذا الادعاء لاحقاً وساعد البلاد في الحصول على مزيد من التمويل.

قال هرمان أكوينا، رئيس شركة "رايدر سكوت" (Ryder Scott) التي تتخذ من هيوستن مقراً لها، والتي قيّمت الحزام النفطي كاملاً على مراحل من عام 2008 إلى 2011 باستخدام سجلات من شركة "بتروليوس دي فنزويلا" (Petróleos de Venezuela SA): "بعض الأرقام التي نُسبت إلى شركتنا لم تكن بالضرورة مطابقة تماماً لما كنّا نحسبه". وأضاف أن "رايدر سكوت" أصدرت توضيحات علنية في ذلك الوقت لتسليط الضوء لى الطبيعة المشروطة لتلك الموارد.

رغم الشكوك.. فنزويلا في صفوف النفط الأولى

وقال أكوينا، الذي قاد المشروع حينها، إن شركات النفط الوطنية، مثل "بتروليوس دي فنزويلا"، "تتصرف بحرية" في التعامل مع البيانات بهدف إبراز إمكانات بلدانها، أحياناً.

ومع ذلك، وحتى مع أخذ التفاوت في البيانات وطبيعة النفط الفنزويلي اللزجة في الاعتبار، لا تزال التقديرات المتحفظة تشير إلى وجود كميات هائلة من النفط في باطن

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الأرض، ما يُبقي الدولة العضو في "أوبك" ضمن نادي كبار المنتجين. لكن الأسئلة المحيطة باحتياطيات فنزويلا تُظهر كيف يمكن تسييس البيانات التي يتم الترويج لها على نطاق واسع وتشويهها، ما يجعلها في أحسن الأحوال غير موثوقة، وفي أسوأها مضلِّلة بدرجة كبيرة.

وقال فرانسيسكو مونالدي، خبير الطاقة في جامعة رايس، إن الاحتياطيات المثبتة في فنزويلا تقل كثيراً عن الرقم الرسمي المُعلن، مضيفاً أن التقدير المتحفظ سيكون "حوالي 110 مليارات برميل".

"ريستاد": 60 ملياراً احتياطي نفط فنزويلا
الكمية من النفط الفنزويلي القابلة للإنتاج اقتصادياً اليوم أقل من ذلك بعد. ففي حساب جديد يعكس المشهد ما بعد مادورو، قدّرت شركة الأبحاث "ريستاد إنرجي" (Rys-tad Energy)، ومقرّها أوسلو، هذا الرقم عند 60 مليار برميل.

لم ترد شركة "بتروليوس دي فنزويلا" ووزارتا النفط والمعلومات على طلبات التعليق على الفور.
قال لويس باتشيكو، وهو مسؤول تنفيذي سابق رفيع في شركة "بتروليوس دي فنزويلا"، إن قضية الاحتياطيات بالنسبة للمستثمرين في نهاية المطاف هي "مجرد ذريعة".

وأضاف: "حتى لو كانت الاحتياطيات 50 مليار برميل بدلاً من 300 مليار برميل، فإن فنزويلا يمكن أن تنتج 3 ملايين برميل يومياً لمدة 45 عاماً".

من جهته، قدّم جوليان سالازار، وهو مستشار وأحد قدامى موظفي "بتروليوس دي فنزويلا"، رؤية أوسع. وقال إنه مع إعادة فتح فنزويلا أمام المستثمرين، "ينبغي أن تكون البيانات التي ستُقدَّم لهم صحيحة من الناحيتين التقنية والعلمية، ليتمكنوا من اتخاذ قرار بشأن الجدوى الاقتصادية للاستثمار في تلك الحقول النفطية أو عدمه".

وتساعد هذه الأرقام الضخمة في تفسير سبب استمرار جاذبية فنزويلا لشركات النفط الكبرى مثل "شيفرون" (Chevron Corp.) و"كونوكو فيليبس" (ConocoPhil-lips)، في عالم تتضاءل فيه الفرص لزيادة احتياطيات الشركات الكبرى بشكل كبير في دفاترها المالية. ففي فنزويلا، تستطيع هذه الشركات استرداد ديون قديمة وتلبية الطلب من مصافي الساحل الأميركي على خليج المكسيك. وتُعد "شيفرون" حالياً الشركة النفطية الكبرى الوحيدة التي تملك ترخيصاً أميركياً لضخ النفط الفنزويلي، إلا أن من المتوقع أن تحصل شركات أخرى على الضوء الأخضر قريباً، بعد أن ألقت الولايات المتحدة القبض على الرئيس نيكولاس مادورو وتعهدت بإعادة فتح اقتصاد البلاد أمام الاستثمار الأجنبي.

من أين جاء تقدير 300 مليار برميل احتياطي فنزويلا؟
جاءت حملة إعادة احتساب الثروة النفطية في فنزويلا، التي أُطلق عليها اسم "مشروع الاحتياطي النفطي العظيم" (Proyecto Magna Reserva Petrolera)، في لحظة مشحونة سياسياً خلال العقد الأول من الألفية.

ففي ذلك الوقت، كانت إدارة الرئيس هوغو تشافيز، بما في ذلك وزير النفط المخضرم رافاييل راميريز، قد أقالت آلاف المهندسين والمديرين المتمرسين في شركة "بتروليوس دي فنزويلا" (PDVSA) بعد إضرابهم احتجاجاً على تدخل الدولة في شؤون الشركة. وفي عام 2007، استولت الحكومة على أصول شركتي "إكسون" و"كونوكو فيليبس"، لتعيد بذلك السيطرة إلى شركة وطنية باتت مُنهَكة بفعل النزيف المؤسسي.
وللوصول إلى الرقم المذهل البالغ 300 مليار برميل، ضخّمت الحكومة الافتراضات بشأن كمية النفط القابلة للاستخراج في أورينوكو، وفقاً لما قاله مونالدي وخبراء نفط

أنقر هنا للرجوع للأعلى

آخرون. وكانت النسبة الرسمية التي اعتبرها السياسيون قابلة للاستخراج، والبالغة 20% من إجمالي النفط الموجود في باطن الأرض، تفوق بأكثر من الضعف ما تمكّنت "بتروليوس دي فنزويلا" وشركائها من استخراجه فعلياً.

وقال مونالدي: "في الواقع، لم تتجاوز نسبة الاستخلاص في فنزويلا 7% إلى 8% فقط".

احتياطيات نفط فنزويلا... إشاعة رددها الجميع

قال المهندس النفطي الفنزويلي غوستافو كورونيل، الذي كان من أوائل أعضاء مجلس إدارة "بتروليوس دي فنزويلا" في السبعينيات، إن السياسيين أيضاً تغاضوا عمداً عن الجودة المتدنية والقابلية الاقتصادية والتقنية المشكوك فيها لمعظم الموارد. وقارن كورونيل هذا الادعاء المبالغ فيه بـ"من يروّج لبضاعة رديئة على أنها فاخرة".

ورغم ذلك، قال كورونيل: "كانت فنزويلا تتفاخر بأنها تملك أكبر احتياطيات نفطية على وجه الأرض، وكان الناس يرددون ذلك كالببغاوات".

دعّت حكومة تشافيز شركات النفط المملوكة للدول ذات الانحياز الأيديولوجي من أوروغواي إلى بيلاروس للمشاركة الرمزية في حزام النفط، رغم أن أياً منها لم يكن يملك الخبرة أو رأس المال اللازم للاستثمار في تلك المشاريع. أما المصافي الضخمة وخطوط الأنابيب التي وعد بها تشافيز فلم تُنفّذ قط.

تدخلات تشافيز ومادورو تضر قطاع النفط

انهارت أسعار النفط بعد وفاة تشافيز في عام 2013، وفي عهد خليفته المعيّن نيكولاس مادورو، انهار الإنتاج وسط دوامة من سوء الإدارة، وتراجع الاستثمار، والفساد. وساهمت العقوبات في تسريع هذا الانحدار.

قال مونالدي: "كان بإمكان فنزويلا أن تنتج ربما عشرة أضعاف الكمية الحالية لو كانت تلك الموارد نفسها، على سبيل المثال، في تكساس وتحت مؤسساتها ونظامها الضريبي". وأوضح أن كندا، التي تنتج نفطاً ثقيلاً مشابهاً لفنزويلا، تضخ أكثر من أربعة أضعاف الكمية ما تنتجه فنزويلا اليوم.

كم تحتاج فنزويلا لإنعاش إنتاج النفط؟

ويُقدَّر أن فنزويلا تحتاج إلى أكثر من 100 مليار دولار من الاستثمارات خلال عشر سنوات للعودة إلى ذروة الإنتاج السابقة التي بلغت أكثر من 3 ملايين برميل يومياً في التسعينيات.

في حسابها الجديد الذي وضع تقدير الاحتياطيات القابلة للإنتاج عند 60 مليار برميل، اعتمدت شركة "ريستاد إنرجي" (Rystad Energy) على فرضيات تشمل تحسّن الوصول إلى التكنولوجيا، ورفع العقوبات النفطية الأميركية، ووجود بيئة استثمارية مواتية، واستقرار سياسي؛ وهي كلها شروط لم تتحقق بعد. أما في تقديرها السابق عام 2024، فقد وضعت الرقم عند 27 مليار برميل في ظل سيناريو العقوبات الكاملة.

وبحسب أرتيم أبراموف، نائب رئيس قسم الأبحاث في "ريستاد"، فإن التقدير الجديد يكفي لإعادة فنزويلا إلى ذروة إنتاجها خلال السنوات العشرين المقبلة "والحفاظ على هذا المستوى لفترة طويلة جداً". حالياً، تنتج فنزويلا أقل من مليون برميل يومياً.

ورغم الأسس المشكوك فيها للادعاءات الرسمية بشأن الاحتياطيات، لا يزال الرقم الوطني يُنشر من قِبل "أوبك" وجهات أخرى، لعدم وجود بديل خاضع للتدقيق. وتقوم "شيفرون" فقط بحساب احتياطياتها الخاصة في البلاد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط تتيح رفع إنتاج فنزويلا بـ300 ألف برميل

على عكس السعودية، التي يُعد نفطها الأخف أقل تكلفة وأسهل في الاستخراج، فإن خام أورينوكو الفنزويلي الثقيل جداً يتطلب مزجه مع نفط خفيف أو مادة النفتا (وهي نوع من المخففات)، أو معالجته في منشآت متطورة لتحسينه. وقد أنشأت شركات النفط الدولية أربع منشآت كهذه في فنزويلا خلال التسعينيات، إلا أن واحدة فقط منها لا تزال تعمل اليوم، وتُديرها "شيفرون".

ومع تحرّك إدارة ترمب للسيطرة بشكل أكبر على إمدادات النفط في البلاد تحت الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز، التي تتولى إدارة القطاع كوزيرة للنفط منذ العام 2024، ستكون الأسعار العالمية لهذه السلعة أمراً حاسماً.

الرئيسة المؤقتة لفنزويلا ديلسي رودريغيز تسير برفقة رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية خورخي رودريغيز ووزير الداخلية ديوسدادو كابييو، قبل حضور مؤتمر صحافي، بعد أكثر من أسبوع على الضربة التي شنتها الولايات المتحدة على البلاد وأدّت إلى أسر الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس، وذلك في قصر ميرافلوريس في كاراكاس، فنزويلا، 14 يناير 2026. رويترز

الرئيسة المؤقتة لفنزويلا ديلسي رودريغيز تسير برفقة رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية خورخي رودريغيز ووزير الداخلية ديوسدادو كابييو، قبل حضور مؤتمر صحافي، بعد أكثر من أسبوع على الضربة التي شنتها الولايات المتحدة على البلاد وأدّت إلى أسر الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس، وذلك في قصر ميرافلوريس في كاراكاس، فنزويلا، 14 يناير 2026. رويترز

قال شراينر باركر، شريك ورئيس الأسواق الناشئة في شركة "ريستاد إنرجي"، إن فنزويلا يمكن أن تزيد الإنتاج اليومي الحالي بنحو ثلثه، أو ما يقرب من 300 ألف برميل، عند تكلفة نقطة تعادل أقل بكثير من مستويات الأسعار الحالية. أما زيادة الإنتاج بقدر أكبر، فتعني مزيداً من التكاليف، مما يتطلب أسعار نفط أعلى لتبرير الاستثمار.

"إكسون" تطالب بإصلاحات قبل دخول فنزويلا

وإذا قررت شركات النفط الاستثمار، فستسعى إلى توثيق حصتها من الاحتياطيات، كما فعلت "شيفرون"، في إطار مشاريعها الإنتاجية الخاصة.

قال كبار التنفيذيين في شركة "إكسون موبيل"، وعلى رأسهم دارن وودز، في اجتماع بالبيت الأبيض هذا الشهر إن فنزويلا "لا تصلح للاستثمار" في ظل غياب إصلاحات هيكلية تشمل القوانين والنظام الضريبي.

أما السؤال الأكبر حول الكمية الإجمالية من النفط التي تختزنها فنزويلا في باطن أرضها، فمن المرجّح أن يظل غامضاً. إذ لا تزال البيانات الاقتصادية القابلة للتحقق نادرة، ومن المبكر جداً الحكم على ما إذا كانت المشاركة الأميركية ستؤدي إلى قدر أكبر من الشفافية.

وقال باركر: يصعب الحديث عن حقيقة موضوعية واحدة، بشأن احتياطيات النفط. ولو فكرنا في بلدان مثل روسيا أو فنزويلا أو حتى السعودية؛ قد يتعذر الوصول إلى بيانات تجريبية دقيقة في مثل تلك السياقات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.